

قضية التأويل عند ابن رشد

د/ إبراهيم محمد ابر أهيم صقر

كلية دار العلوم / جامعة القاهرة / فرع الفيوم

قسم / الفلسفة الاسلامية

الله يحيي العرش

لهم احيي العرش

لهم احيي العرش

لهم احيي العرش

قضية التأويل عند ابن رشد

يرجع اهتمام مفكري الإسلام بقضية التأويل^(١) إلى ارتباطها بكثير من الأبعاد وال المجالات الفكرية عندهم ، إذ لا يمكن للمفكر أو الفيلسوف البحث في قضايا تدخل في الإطار الديني أو على الأقل ترتبط به من قريب أو بعيد إلا إذا بحث في موضوع التأويل.

والحقيقة أن البحث في التأويل لم يكن قاصراً على الفلسفة فحسب ، بل نجد الفقهاء أيضاً قد يلجأون إليه كما قد لجأ إليه علماء الكلام والمتصوفة ، وتعددت المواقف بين مؤيد ومعارض ، بل لقد اختلفت درجات التأويل بين المؤيدين ولعل وراء ذلك التعذر طبيعة التأويل ذاتها ، إذ أن التأويل يعني مجلوزة النص ، ويعبر مظهراً لاستخدام النظر العقلي في الدين ، والأفهام متعددة ، مما يجعل لأخذ التأويل متفاوتاً بين الأخذين به.

والناظر في القرآن الكريم يجد أن لفظ التأويل قدورد في كثير من آياته ، على معانٍ مختلفة ، فمن ذلك قوله تعالى : "فَإِنَّمَا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَبَعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ وَابْتَغَاءَ الْفَتْنَةِ وَابْتَغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ" ^(٢) فهو في هذه الآية بمعنى التفسير والتعميم وقوله تعالى "فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكُمْ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا" ^(٣) وقوله تعالى "هَلْ يَنْظَرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ" ^(٤) وقوله تعالى "بَلْ يَذْبَوُ بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمْ يَأْتِهِمْ تَأْوِيلَهُ" ^(٥) وقوله تعالى "وَكَذَلِكَ يَحْتَبِي إِلَيْكُمْ رَبُّكُمْ وَيَعْلَمُكُمْ مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ" ^(٦) وقوله تعالى "قَالَ لَا يَأْتِكُمْ مَا طَعَمْتُمْ

ترزقانه إلا نباتكم بتأويله^(٧) وقوله تعالى "هذا تأويل رؤيائى من قبل"^(٨) فالمراد هنا فى كل هذه الآيات نفس مدلول الرؤيا وقوله تعالى سأبنئك بتأويل مالم تستطع عليه صبرا^(٩) وقوله تعالى "ذلك تأويل ما لم تستطع عليه صبرا"^(١٠) فالمراد هنا تأويل الأعمال التى أتى بها الخضر من خرق السفينة ، وقتل الغلام ، وإقامة الجدار وبيان السبب الحامل عليها ، وليس المراد منه تأويل الأقوال.

ولعل أهم سبب أوجب التأويل هو احتواء القرآن الكريم على الآيات المحكمة والمتشبهة : فقد احتوى القرآن الكريم على آيات محكمات وأخر متشابهات قال تعالى "هو الذى انزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات.^(١١) وقد قيل أن الآيات المحكمة هي آى القرآن كلها ، والمتشبهة هو الحروف المقطعة وقيل المحكمة هو الناسخ ، والمتشبهة هو الحروف المقطعة ، وقيل المتشبه أمر الساعة ووقت وقوعها وما عداه محكم . وقيل إن ما سوى آيات الأحكام والقصص متشابه^(١٢) وقد حاول ابن خلدون الرد على هذه الاختلافات وحصر الآيات المتشبهة في الصفات الخبرية ، فقال : إنه لم يبق من المتشبهة إلا الصفات التي وصف الله بها نفسه في كتابه وعلى لسان نبيه مما يوهم ظاهره نقصاً أو تعجيزاً ، كالاستواء والنزول والمجيء ، والوجه واليدين العينين التي هي من صفات المحدثات^(١٣)

ويروى الطبرى رواية عن ابن عباس يعرف بها المحكم بأنه ناسخة وحلله وحرامه وحدوده وفرائضه ، وما يؤمن به ويعمل به

أما المتشابهات فهي منسوخة ومقدمة ومؤخرة ، وأمثاله وأقسامه ،
وما يؤمن به ولا يعمل به".

وهناك تعريف آخر لمحمد بن جعفر بن الزبير يعرف المحكم
والمتشابهة فيقول معرفا المحكمات "بأن "فيهن حجة الرب ، وعصمة
العباد ، ورفع الخصم والباطل ، وليس لها تصريف ولا تحريف عما
وضعت له" أما المتشابهات فهي متشابهات فى الصدق لهن تصريف
وتحريف وتأويل ابتلى الله فيهن العباد كما ابتلاهم فى الحال
والحرام ، ولا يصرفن إلى الباطل ولا يحرفن عن الحق^(١٤)

وقال واصل بن عطاء وعمرو بن عبيد المحكمات ما أعلم
الله سبحانه من عقابه للفساق كقوله " ومن يقتل مؤمنا معتمدا" ^(١٥) وما
أشبه ذلك من أى الوعيد وقوله "آخر متشابهات" ^(١٦) هو ما أخذى الله
عن العباد عقبة عليها ولم يبين انه يعذب عليها كما بين فى المحكم
منه^(١٧)

وقال الاسكافي فى قول الله تعالى "آيات محكمات" قال هي
التي لا تأويل لها غير تنزيلها ولا يحتمل ظاهرها الوجوه المختلفة
"وآخر متشابهات" وهى الآيات التي يحتمل ظاهرها فى السمع
المعانى المختلفة.^(١٨)

وقد يعنى التشابه أن القرآن الكريم يعارض بعضه بعض
وهذا ما نفاه الله سبحانه وتعالى عن القرآن بقوله "ولو كان من عند
غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا"^(١٩) فإذا أمر سبحانه بأمر لم يأمر
بنقيضه فى موضع آخر ، بل يأمر به أو بنظيره أو بملازماته وكذلك
القول فى النهى.

والقرآن كله لو كان محكما كله لتعلق الناس به لسهولة مأخذة
ولا عرضوا عما يحتاجونه فيه إلى الفحص والتأمل من النظر
والاستدلال. ولو فعلوا ذلك لعطلوا الطريق الذي لا يتوصلا إلى معرفة
الله وتوحيده إلا به.

وقد أجرى السلف الآيات المتشابهة على ظواهرها وفوضوا
إلى الله معرفتها ، وذلك حتى لا يتعرضوا للخطأ والضلal ، فقالوا :
نؤمن بما ورد به الكتاب والسنة ولا تتعرض للتأنيل . ولقد امسكوا
عن تفسير الآيات وتأنيلها لامرین : أولهما : المنع الوارد في التنزيل
في قوله تعالى "قَالَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَرْعٌ فَيَتَبَعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ
الْفَتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهِ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ
يقولوا أمانته ، كل من عند ربنا وما يذكر إلا اولو الألباب" والثاني
هو ان التأنيل أمر مظنون بالاتفاق ولا يجوز قول بالظن في صفات
الله . (٢٠)

يقول الإمام ابن تيمية : إن الله تعالى نفى عن غيره علم
تأنيلها لا على تفسيرها و معناها فإنه لما سئل الإمام مالك عن قوله
تعالى "الرحمن على العرش استوى" كيف استوى قال "الاستواء
معلوم ، والكيف مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة".
فيبين أن معنى الاستواء معلوم ، وإن كيفية الاستواء مجهولة ،
فالكيف المجهول هو من التأنيل الذي لا يعلمه إلا الله فكلام الله بين
غاية البيان في الكشف والإيضاح ولا حاجة إلى تأنيله ، وآثار
النبي الكريم هي صادقة ولا يقوم دليلاً عقلياً على نقضها ولا يمكن
تأنيل ما جاء به الأنبياء لأنه قد علم بالاضطرار مرادهم . وليس

تأويل ذلك إلا التكذيب المفض للرسول ، كما يستحيل أن يفسر الانبياء خلاف ما جاء به من التعاليم وليس العقل ما ينافي ذلك. بل كل ما ينافيء فهو فاسد يعلم فساده بتصريح العقل.^(٢١)

فأبن تيمية لم ير أن هناك مشكلة اسمها مشكلة التأويل يتطلب حل لها ، ولم يرى أن يقوم منهجه في البحث للوصول إلى الحق على التأويل الذي أمعن فيه غيره من المعتزلة وال فلاسفة ، لأنه لا يرى تعارضًا مطلقاً بين النقل الصحيح وطريق العقل الصريح ، والمنقول الذي يخالف العقل ، لا يكون إلا حديثاً موضوعاً أو نصاً لا يدل دلالة قاطعة على ما يراد الاستدلال به عليه وعلى فرص وجود تعارض بين العقل والنص يجب ترجيح الأخذ بالنص الثابت عن الانبياء لا على ما يؤدي إليه العقل والاستدلال . فالله تعالى أمر رسوله بالبلاغ المبين ، ولابد أن يكون قد بلغ بلاغاً مبيناً ، ولا يكون بيانه ملتبساً ولا مدلساً ، وليس من حاجة إلى التأويلات وتحميل الكلام غير ما يقصد به فالتأويل إذن عين الضلال والانحراف عن طريق السنة والعقيدة الصحيحة.

أما الأشعري والمعتزلة فلزيادة بحثها ، تجاوزاً إلى تأويل ظواهر كثيرة ، وإن كانت المعتزلة أكثر توغلًا وأشد منهم في التأويلات.^(٢٢)

والرازى يذكر أن الآيات المتشابهة تحتاج إلى تأويل حيث أن معناها مختلف في مشتبه على الناس وانه لا يمكن أخذها على ظاهرها لأن ذلك يؤدي إلى تعارضها مع آيات أخرى أو مع العقل فعلى سبيل المثال قوله تعالى "وإذا أردنا ان نهلك قرية أمرنا مترفيها

فسقوا فيها" سورة الإسراء آية ١٧ فالظاهر انهم يؤمنون بأن يفسقوا وهذا محال في العقل ولا بد أن ترد إلى الآية المحكمة وهي قوله تعالى "إن الله لا يأمر بالفحشاء" سورة الأعراف آية ٧.

أما المعتزلة فقد حاولوا أن يضعوا أصولاً عامة للتراويف تسمح لهم بتاويل آيات القرآن تأويلاً يتفق مع أصولهم العقلية في العدل والتوحيد، وفي نفس الوقت تمنع خصومهم من الاستدلال والتراويف على عكس هذه الأصول أو ضدتها، وإذا كان القرآن نفسه قد سكت عن تحديد المحكم والمتتشابه وإن أشار إلى ضرورة رد المتتشابه إلى المحكم، فإن المعتزلة اعتبروا كل ما يدعم وجهة نظرهم محكماً يدل بظاهره، وكل ما يخالف هذه الوجهة اعتبروه متتشابهاً يجوز بل يحق لهم تأويلاً. وبذلك نقلوا الخلافات العقلية الاستدلالية إلى القرآن على أساس وجود المحكم والمتتشابه فيه.

ننتهي من ذلك إلى أن التفرقة بين المحكم والمتتشابه، وتأويف المتتشابه ورده إلى المحكم قد نضجت على أيدي المعتزلة، وصارت قانوناً بحكم تأويلاتهم بناءً على أصولهم العقلية التي يقال أن أبا الهذيل العلاف (ت ٢٣٥) كان أول من وضعها في صورتها الكاملة. وقد أفرد القاضي عبد الجبار ضمن مؤلفاته العديدة كتاباً كبيراً من قسمين لتأويف متتشابهات القرآن وردها إلى المحكمات.

والواقع أن المعتزلة لم يتصوروا للحظة واحدة إمكانية أن يدل العقل على خلاف ما يدل عليه القرآن، غاية الأمر أنهم كانوا في جدلهم المستمر مع غير المسلمين أو مع مخالفين من المسلمين يريدون أن يحکموا إلى مبدأ ظنوا أنه لا يخطئ إذا استخدم

استخداما سليما ، ولذلك هاجموا خصومهم هجوما عنيفا على أساس أن نظرهم في القرآن كان ناقصا وخطئا وأنهم إنما أتوا في ذلك من جهة الجهل بما يحوز على الله تعالى ، وما لا يجوز بطريقة اللغة فاما مع المعرفة بذلك وتأمل الآيات فلا بد أن ينكشف أنه لا اختلاف في دلالته ، وهذا كما نقول من ان قول الله تعالى "ليس كمثله شيء" سورة الشورى آية ٤٣ موافق لقوله تعالى "وجاء ربك" سورة الفجر آية ٨٩ متى حمل ذلك على أن تاویله وجاء فتحملوا أمر ربك .. ونحو قوله تعالى (وما خلقت الجن والأنس إلا ليعبدون) سورة الذاريات آية ٥١ أنه موافق لقوله (ولقد ذرنا لجهنم كثيرا من الجن والأنس) سورة الأعراف آية ٧ إذا حمل على أن المراد به العاقبة . والحقيقة أن المعتزلة لا تحس أى تناقض بين العقل والقرآن لأن كلّيهما من "عند الله" وكلاهما متفقان بالضرورة .. وإنما يأتي خطأ من يستدل بالقرآن من خطئه في الاستدلال العقلى ، أو من اهماله لقضية الاستدلال العقلى ، اهمالا تاما وعلى ذلك فالمعزلة حيث يردون الخصم إلى أدلة العقل لا يردونه إلى شيء خارج إطار القدرة الإلهية أو النعمة الإلهية .

وترى الاسماعيلية الباطنية ان الفرائض والسنن التي أتى بها محمد صلوات الله عليه لها ظاهر وباطن" وان جميع ما استبعد الله به العبد في الظاهر من الكتاب والسنة هي أمثال مضروبة وتحتها معان هي بطونها" وأن هذه البطون التي عليها العمل وفيها النجاة ، واما الطواهر ففي استعمالها الهلاك والشقاء".^(٢٣)

فالقرآن ظاهر وباطن . وأن الأخذ بالظاهر فقط دون الباطن ،
 خروج على روح الإسلام وطبقاً لذلك لجأوا إلى منهج التأويل
 الباطني للقرآن ، فيبيرون للناس رموز القرآن ومثله وممثوله ومعانى
 الصلاة والطهارة ، ثم يخبرون من يدعونه إن جميع ما عليه الناس
 أمثال مضروبة لممثولات محبوبة . فالصلاحة صلاتان والحج حجان
 واحد باطن وواحد ظاهر ، وما من ظاهر إلا وله باطن . إن الله يقول
 "وذروا ظاهر الإنم وباطنه" ويقول تعالى "إنما حرم ربى الفواحش ما
 ظهر منها وما بطن" فلكل ظاهر باطن أما الظاهر ما تساوى به
 الناس وعرفه الجميع خاصهم وعامهم . وأما الباطن فلا يعرفه إلا
 الخاصة المختارون "وما أمن معه إلا قليل" سورة هود آية ٤ "وقليل ما
 هم" سورة ص آية ٣٤ "وقليل من عبادة الشكور" سورة سباء آية ٣٤
 فالاقل من الأكثر الذين لا عقول لهم .^(٢)

يقول اليماني في عبد الله ميمون القداح - أحد أئمة
 الاسماعيلية الباطنية - "أنه جعل لكل آية من كتاب الله تفسير ولكل
 حديث عن رسول الله ﷺ تأويلاً ، وزخرف الأقوال ، وضرب
 الأمثال ، وجعل لآيات القرآن شكلاً يوازيه ، ومثلاً يضاهيه ، وكان
 الملعون عارفاً بالنجوم"^(٢٥) ومن أكثر الأمثلة على التأويل المتعسف
 هي محاولة الاسماعيلية استخراج نظرية الإمام المستقر والإمام
 المستودع من الآيات القرآنية قوله تعالى "وما من دابة في الأرض
 إلا على الله رزقها ويعلم مستقرها ومستودعها كل في كتاب مبين"
 سورة هود آية ٦ فهذا المستقر والمستودع وهما يتحققان في كتاب
 مبين أى في إمام واضح كفلق الشمس . والآية "فمستقر ومستودع" قد

فصلت الآيات لقوم يفهون" وهذا أيضاً في نظر الاسماعيلية الباطنية إشارة إلى الإمام المستودع والمستقر ، وأنه لا يدرك ما يفصل بينهما إلا من فتح الله بصيرته. وما أعجب هذا التأويل ، وما أبعده عن حقيقة الآيتين وأما الصوفية^(٢٦) فبرغم اختلاف طريقتهم عن طريقة المتكلمين إلا أنها ليست طريقة مركبة من مقدمات واقية ، وأنما يعتمد الصوفية في معرفتهم لله على شيء يلقى في النفس القاء ، فمهما قيل في هذه الطريقة فهي على آية حال ما لا يندرج تحت مقوله الفكر النظري.

وأما وقد دعا القرآن إلى "النظر" فليست طريقة الصوفية أذن هي المقصود ، وإذا فرضنا أن إمامة الشهوات التي يمارسها الصوفي في حياته ، شرط ضروري لصفاء الذهن استعداد للنظر ، فليست هي التي تقييد المعرفة بذاتها.^(٢٧)

فكلامهم من قبيل الأدوات والمواجيد بحيث أن من لم يشاركهم طريقتهم لا يفهم شيئاً من مرامى كلامهم. وهذه الأدوات بطبيعتها غير خاضعة للدليل والبرهان فهي وجدانيات ، لأنهم تعمدوا الألغاز باستخدام اصطلاحات فلسفية لا يشاركهم فيها غيرهم ، وكلامهم بوجه عام ، لا يقدر أهل النظر على تحقيق مقتضاه لغموصه وانغلاقه.^(٢٨)

ولقد حاول أصحاب النظريات الفلسفية لدى الصوفية في الإسلام إصاق هذه النظريات بالقرآن والسنة تحريفاً وتاويلاً ، لكن يجدوا لها سندًا ، فإذا عدنا إلى الآيات التي لجئوا إليها في تدعيم مذهبهم في وحده الوجود ، الذي خرجت بذوره من مدرسة الحلاج

وكان أصله القديم في الغنوص الشرقي القديم وجدنا هذه الآيات "لقد خلقنا الإنسان ونعلم ما توسوس به نفسه ونحن أقرب إليه من جبل الوريد."^(٢٩) هو الأول والآخر والظاهر والباطن"^(٣٠) "فainما تولوا فثم وجه الله"^(٣١) فرغم هذه الآيات لا تشير آية إشارة إلى هذه الوحدة الوجودية ، وإنما هي تفسير لنا على قدر معرفتنا السطحية لمعرفة الله ، فإنهم لجئوا إلى التشبيهات المادية وتمسكون بها لتقوية ما أتوا به من نظريات دخيلة كما نجدهم قد ربطوا مذهبهم في الاتحاد بالله بقوله تعالى "وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى"^(٣٢) وقالوا إن الله هو الفاعل المطلق الذي يصدر عنه ويرد إليه كل فعل ، وإن العبد بمثابة القلم من الكتاب الذي يمسكه ويحركه ويجرى به يديه فيكتب ما يشاء ومن المعروف أن الآية قد نزلت في حادثة معينة وفي غزوة من الغزوات ، وهي لا تعبر عن المعنى المقصود من مذهب الاتحاد^(٣٣)

وكما لجأ الصوفية أصحاب النظريات إلى التأويل المتعسف للقرآن لدعم نظرياتهم لجئوا إلى وضع الأحاديث ومن الأحاديث القدسية التي يوردونها ويردون إليها بعض مذاهبهم الآخر الذي أخبر فيه رسول الله على لسان الله فقال : كنت كنزا مخفيا فأحببت أن أعرف فخلاقت الخلق فيه "عرفوني" وهم يتخذون من هذا الحديث القدسى مصدراً لمذهبهم فى الحب الإلهى الذى هو عندهم المبدأ الأول فى خلق العالم ، فالعالم بمثابة المرأة المجلوقة التى فيها يرى ذاته وإنهم ليصلون بهذا إلى رأيهم فى وحدة الوجود.

والواقع أن النظريات الفلسفية المنحرفة دخلة ، وليس لها في القرآن أي نسب سوى التأويل المتعسف المفتعل من جانب فلاسفة الصوفية وهم في الواقع لم يستخروا بذور نظرياتهم مطلقاً من القرآن والسنة ، بل جاءوا بالنظريات متاثرين بالمسحية والأقلاطونية الحديثة والفلسفة البوذية ، فقد كانت تلك المذاهب والفلسفات متغلغلة في الأوساط التي عاش فيها الصوفية ، وحاولوا التوفيق والتلقيق بينها وبين الآيات ، وادعوا في الوقت ذاته ، أنهم متمسكون بروح الدين أو القرآن في تناقض واضح.

وبالرغم من وجود تشابه بين الباطنية والصوفية ، في افتراض معانٍ مخبوءة أو باطنية لأيات القرآن ، إلا أن التفسير الصوفي يختلف عن التفسير الباطني فالصوفية يؤمنون بثانية طبيعة التفسير القرآني أي من الناحية الظاهرة والناحية الباطنية ولكن الباطنية الإمامية يرون أن الناحية الباطنية هي وحدها الصحيحة ، ولا عبرة بالمعنى الظاهر الذي يجب أن يحمل تماماً.^(٣٤)

وقد انتقد فيلسوفنا ابن رشد موقف هؤلاء جميعاً ، وأول الفرق التي تعرضت لنقده هي فرقة الحشوية الذين ذهبوا إلى أن النظر حرام إذا أنهم يقولون إن الأصول هي الكتاب والسنة والإجماع فقط فقالوا "أن الواجب ضرورة أن يحكم بالتحريم فيما جاء فيه النص بالتحريم وأن يحكم بالتحليل فيما جاء فيه النص بالإيجاب ولا يتعدى حدود الله تعالى ، فلم يبق لهم - المؤيدون للقياس - إلا أن يقولوا إن النص لا يستوعب كل شيء وهو قول يؤول إلى الكفر لأنه قول بأن الله تعالى لم يكمل لنا ديننا ، وأنه أهمل أشياء من الشريعة"^(٣٥)

وقد بين لنا ابن رشد أن هذه الطائفة قد ذهبت إلى أن الطريق إلى معرفة وجود الله تعالى هو السمع وحده لا العقل ، بمعنى أن الإيمان بوجوده تعالى يكفى أن يكون عن طريق الشرع ، كما هو الحال في أحوال المعاد وغير ذلك مما لا مدخل للعقل فيه.^(٣٦)

والحسوية باعتمادهم على ظاهر الآيات فقط دون تأويل لها ، قد ضربوا صفحا عن النظر العقلى الذى أمر به الله فى أكثر من آية من آيات القرآن قال تعالى "فاعتبروا يا أولى الألباب"^(٣٧) وقال تعالى "أولم ينظرون في ملکوت السموات والأرض وما خلق الله من شيء"^(٣٨) ومعنى هذا ان الشرع إذا كان قد أوجب النظر بالعقل في الموجودات واعتبارها وكان الاعتبار ليس شيئاً أكثر من استبطاط المجهول من المعلوم واستخراجه منه ، فمن الواجب اذن ان نجعل نظرنا في الموجودات بالقياس العقلى^(٣٩) أو قل إنه العقلى والشرعى معا ، أمر واجب بحكم الشريعة نفسها ، فهذه الشريعة لتجيزه فقط بل هي توجيه^(٤٠).

ويرى د. عاطف العراقي ان ابن رشد يقيم نقه لهؤلاء الذين لا يسمحون بالتأويل العقلى على أساسين هما : الأول : هو أن الإنسان حيوان عاقل ، وحين يلغى الحسوية دور العقل في تأويل الآيات فإنهم يلغون بذلك الإنسانية والثانى : هو ان إلغاء الحسوية للنظر العقلى لا يتفق مع ما جاء بالقرآن من آيات كثيرة تحت على وجوب النظر والتفكير والاعتبار.^(٤١)

وقد خاطب ابن رشد هذه الطائفة بما يتلاءم مع طباعهم ومستوى تفكيرهم حتى يستطيع إقناعهم أو إفحامهم أى أنه استند في

محاجتهم إلى الآيات القرآنية التي تدل حسب معناها الظاهر الذي لا يحتمل أو لا يحتاج إلى تأويل - على ضرورة استخدام العقل يقول ابن رشد "وهذه الفرقة الضالة الظاهر من أمرها أنها مقصرة عن مقصود الشرع في الطريقة التي نصبها للجيمع مقضية إلى معرفة وجود الله تعالى ، ووعاهم من قبلها إلى الإقرار به. وذلك أنه يظهر ، من غير ما آية في كتاب الله ، أنه دعا الناس فيها إلى التصديق بوجود الباري بأدلة عقلية منصوص عليها منها مثل قوله تبارك وتعالى : "يا أيها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم" (٤٢) ومثل قوله تعالى "أفي الله شك فاطر السموات" (٤٣) إلى غير ذلك من الآيات الواردة في هذا المعنى (٤٤)

ولكن يجب ألا نقف طويلاً لجدال هؤلاء وإظهار ضعف وجهة نظرهم ، فإن ابن رشد يرى أنهم قد بلغوا حداً كبيراً من الغباء وضعف العقل وسوء فهم النصوص الظاهرة التي يريدون التزامها إلى درجة يعتبر معها الاستطراد في مناقشتهم نوعاً من العبث أو ربما يوحى إليهم أنهم خصم له خطرة ولم يجو ابن رشد عبارة أكبر دلالة على استخفافه بشأنهم من أن يقول : "ولا يمتنع أن يوجد من الناس من تبلغ به فدامة العقل وببلاده الفريحة إلى أن لا يفهم شيئاً من الأدلة الشرعية التي نصبها ^{للجمهور} للجمهور وهذا هو أقل الوجود فإذا وجد فرضه الإيمان من جهة السماع". (٤٥)

والحقيقة أن ابن رشد كان يهدف إلى الكشف عن جهالهم ، دون أن يرميهم بالكفر أو الابتداع ، فهو يسخر منهم لضعف عقولهم وسوء فهمهم للنصوص الدينية.

أما الأشعرية وهم الذين يرون أكثر الناس اليوم أنهم أهل السنة ، فإنهم سلكوا طرقا ليست الطرق الشرعية التي نبه الله عليها، ودعا الناس إلى الإيمان به من قبلها فطريقتهم التي سلكوا في بيان حدوث الجزء الذي لا يتجزأ ، وهو الجوهر الفرد ، طريقة مغناصه، تذهب على كثير من أهل الرياضيات في صناعة الجدل فضلا عن الجمهور ، وهي طريقة غير برهانية ولا مفضية بيقين إلى وجود الباريء.

أما الطرق المسلوكة في بيان أن العالم حادث وأن الأجسام محدثة بحدوثه فهي كما يقول ابن رشد "ليست ببرهانية كما يتوهمنون ، ولا هي من الأقوایل التي تليق بالجمهور ، أعني البراهين البسيطة التي كلف الله بها الجميع من عبادة الإيمان به .. فهذه الطريقة ليست ببرهانية صناعية ، ولا شرعية"^(٦)

وقد انتقد ابن رشد أيضا طريقة أبو المعالى في إثباته للحدوث فقد بناها على مقدمتين أحدهما أن العالم بجميع ما فيه جائز أن يكون على مقابل ما هو عليه. والثانية أن الجائز محدث قوله محدث ، أي فاعل صيره بإحدى الجائزتين أولى منه بالأخر.

ويعرض ابن رشد على المتذمرين قائلا إنها من المقدمات الخطبية وينطويان على فكرة الجواز وهي فكرة مرفوضة لأنها لا تؤدي إلى القول بوجو حكمة وارتباط السبب بسببه أو بصنعه فهما لا يصلحان لإف幫 الجميع من جهة إنما كاذبيان ومبطلتان لحكمة الصانع ، لأن الحكمة ليست شيئاً أكثر من معرفة أسباب الشيء ، وإذا لم تكن للشيء أسباب ضرورية تقتضي وجوده على الصفة التي

هو بها ذلك النوع موجود ، فليست هنا معرفة يختص بها الحكيم
الخالق دون غيره كما أنه لو لم يكن هنا أسباب ضرورية في وجود
الأمور المصنوعة - أي كانت جائزة - لم تكن هنالك صناعة أصلاً ،
ولا حكمة تنسب إلى الصنائع دون من ليس بصانع ثم يستطرد ابن
رشد قائلاً : وأي حكمة كانت تكون في الإنسان لو كانت جميع افعاله
وأعماله يمكن أن تتأتى بأي عضو اتفق ، أو بغير عضو ، حتى
يكون الإبصار مثلاً يتأنى بالأذن كما يتأنى بالعين ، والشم بالعين كما
يتأنى بالأنف وهذا كله إبطال للحكمة ، وإبطال للمعنى الذي سمي به
نفسه حكينا ، تعالى وتقديست اسماؤه عن ذلك .^(٤٧)

فإن الذي ينبغي أن يعلم الجمهور من أمر هذه الصفات هو
ما صرّح به الشرع فقط ، وهو الاعتراف بوجودها دون تفصيل
الأمر فيها هذا التفصيل ، فإنه ليس يمكن أن يحصل عند الجمهور
في هذا بقية أصلاً وأعني هنا بالجمهور كل من لم يعن بالصناعات
البرهانية ، وسواء كان حصلت له صنعة الكلام أو لم تحصل له فإنه
ليس في قوة صناعة الكلام والوقوف على هذا القدر من المعرفة ، إذ
اغنى مراتب صناعة الكلام أن يكون حكمة جدلية لا برهانية وليس
في قوة صناعة الجدل الوقوف على الحق في هذا .^(٤٨)

أما المعتزلة فإنه - فيما يذكره ابن رشد - لم يصل إلينا في
هذه الجزيرة من كتبهم شيء نقف منه على طرقوهم التي سلوكها في
هذا ويشبه أن تكون طرقوهم من جنس طرق الأشعرية .^(٤٩)

أما الصوفية فطريقتهم - وإن سلمنا وجودها - ليست بعامة
للناس بما هم ناس ، وليس لها الطريقة المقصودة بالناس ، إذ لو

كانت كذلك بطلت طريقة النظر ، والقرآن كله إنما هو دعاء إلى
النظر والاعتبار وتنبيه على طرق النظر .^(٥٠)

فالصوفية يزعمون أن المعرفة بالله وبغيره من الموجودات
شيء يلقى في النفس عند تجريدتها من العوارض الشهوانية ، وأقبالها
بالفكرة على المطلوب ، ويحتاجون لتصحيح هذا بظواهر من الشرع
كثيرة ، مثل قوله تعالى : "وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيَعْلَمُكُمُ اللَّهُ" سورة البقرة آية
٢٨٢ ومثل قوله تعالى "وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهَيْنَاهُمْ سَبِيلًا" سورة
العنكبوت آية ٦٩ ومثل قوله تعالى : "إِنْ تَنْتَقِلُوا إِلَيْنَا يَجْعَلُ لَكُمْ فِرْقَانًا"
سورة الأنفال آية ٢٩ إلى أشباه ذلك كثيرة يظن أنها عاضة لهذا
المعنى .

نعم لسنا ننكر أن تكون إيمانة الشهوات شرطاً في صحة
النظر ، لا أن إيمانة الشهوات هي التي تفيض المعرفة بذاتها ، فهي
ليست كافية بنفسها كما ظن القوم ، بل هي نافعة وقد حدث عليها
الشرع في جملتها حقاً ، أعني على العمل .^(٥١)

وهكذا يصل بنا ابن رشد إلى القول بأن كل فرقة قد تأولت
في الشريعة تأويلاً غير التأويل الذي تأولته الفرقة الأخرى ، وزعمت
أنه الذي قصده الشرع ، حتى تمزق الشرع كل ممزق ، وبعد جداً
عن موضعه الأول يقول ابن رشد : "ولما علم صاحب الشرع عليه السلام أن
مثل هذا يعرض ولا بد في شريعته قال "ستفترق أمتي على اثنين
وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة" يعني بالواحدة التي سلكت
ظاهر الشرع ولم تؤوله تأويلاً صرحت به للناس .^(٥٢)

ثم يعقب ابن رشد على ذلك بقوله : "وأنت إذا تأملت ما في
هذه الشريعة في هذا الوقت من الفساد العارض فيها من قبل التأويل
تبينت أن هذا المثال صحيح" (٥٣)

وبالجملة فأكثر التأويلات التي زعم القائلون بها أنها المقصود
من الشرع إذا تؤملت وجدت ليس يقوم عليها برهان ، ولا تفعل فعل
الظاهر في قبول الجمهور لها وعملهم عنها مثال ذلك من أتي إلى
دواء قد ركب طبيب ما هر ليحفظ صحة جميع الناس أو الأكثـر ،
فجاء رجل فلا يلائمـه ذلك الدوـاء المركـب الأـعظم لـرـداءـة مـزـاجـ كان
به ليس يعرض إلا للأقل من الناس ، فـزـعمـ أنـ بعضـ تلكـ الأـدوـيةـ
الـتـىـ صـرـحـ باـسـمـ الطـبـيـبـ الـأـوـلـ فـىـ ذـلـكـ الدـوـاءـ الـعـامـ الـمـنـفـعـةـ المـرـكـبـ
لمـ يـرـدـ بـهـ ذـلـكـ الدـوـاءـ الـذـىـ جـرـتـ العـادـةـ فـىـ اللـسانـ أـنـ يـدـلـ عـلـيـهـ بـذـلـكـ
باـسـتعـارـةـ بـعـيـدةـ فـأـزـالـ ذـلـكـ الدـوـاءـ الـأـوـلـ مـنـ ذـلـكـ المـرـكـبـ الـأـعـظـمـ ،
وـجـعـلـ فـيـهـ بـدـلـهـ الدـوـاءـ الـذـىـ ظـنـ أـنـهـ الـذـىـ قـصـدـهـ الطـبـيـبـ وـقـالـ للـنـاسـ
هـذـاـ هـوـ الـذـىـ قـصـدـهـ الطـبـيـبـ الـأـوـلـ فـاستـعـمـلـ النـاسـ قـصـدـهـ الطـبـيـبـ وـقـالـ
لـنـاسـ هـذـاـ هـوـ الـذـىـ قـصـدـهـ الطـبـيـبـ الـأـوـلـ . فـاستـعـمـلـ النـاسـ ذـلـكـ الدـوـاءـ
الـمـرـكـبـ عـلـىـ الـوـجـهـ الـذـىـ تـأـولـهـ عـلـيـهـ هـذـاـ الـمـتـأـولـ فـفـسـدـتـ بـهـ أـمـرـجـةـ
كـثـيرـةـ مـنـ النـاسـ . فـجـاءـ آخـرـونـ شـعـرـواـ بـفـسـادـ أـمـرـجـةـ النـاسـ عـنـ ذـلـكـ
الـدـوـاءـ الـمـرـكـبـ فـرـامـواـ إـصـلـاحـهـ ، بـأـنـ أـبـدـلـواـ بـعـضـ أـدـويـتـهـ بـدـوـاءـ آخـرـ
غـيـرـ الدـوـاءـ الـأـوـلـ ، فـعـرـضـ مـنـ ذـلـكـ لـلـنـاسـ نـوـعـ مـنـ الـمـرـضـ غـيـرـ
الـنـوـعـ الـأـوـلـ ، فـجـاءـ ثـالـثـ فـتـأـولـ فـيـ أـدـويـةـ ذـلـكـ المـرـكـبـ غـيـرـ التـأـولـ
الـأـوـلـ وـالـثـانـيـ ، فـعـرـضـ لـلـنـاسـ مـنـ ذـلـكـ نـوـعـ ثـالـثـ مـنـ الـمـرـضـ غـيـرـ
الـنـوـعـيـنـ فـجـاءـ مـتـأـولـ رـابـعـ ، فـتـأـولـ دـوـاءـ آخـرـ غـيـرـ أـدـويـةـ الـمـتـقـدـمةـ

فعرض منه للناس نوع رابع من المرض غير الأمراض المتقدمة –
فلما طال الزمان بهذا المركب الأعظم وسلط الناس التأويل على
ادويته وغيروها وبدولها عرض للناس أمراض شتى حتى فسدت
المنفعة المقصودة بهذا الدواء المركب في حق أكثر الناس.^(٥٤)
ويذكر ابن رشد أن أول من غير هذا الدواء الأعظم
هم الخوارج ثم المعتزلة ثم الأشعرية ثم الصوفية فكل هذه الفرق
صرفت كثيراً من ألفاظ الشرع عن ظاهرها إلى تأويلات نزولها على
تلك الاعتقادات وزعموا أنها الشريعة الأولى التي قصد بالحمل عليها
جميع الناس ، وأن من زاغ عنها فهو إما كافر وإما مبتدع . وإذا
تؤملت جميعها وتؤمل مقصود الشرع ظهر أن جلها أقاويل محدثة
وتأويلات مبتدةعة .

فليس بعجب اذا جزع فيلسوفنا من اقسام الأمة الإسلامية
إلى عدة طوائف وفرق دينية ، ترجم كل طائفة أو فرقة منها أنها هي
التي اهتدت إلى الحقيقة وحدها أما الطوائف والفرق الأخرى التي لا
تشاركها الرأي فإنها هي تلك التي ضلت سبيلها ، ما في ذلك ريب ،
وابعدت عن تعاليم الدين وكانت بسبب هذا الابتعاد والمرور أهلا
لأن توصف بالكفر أو الإلحاد . وهذا ما يعبر عنه فيلسوفنا حين يقول:
"فإن الناس قد اضطربوا في هذا المعنى كل الاضطراب في هذه
الشريعة حتى حدث فرق ضالة وأصناف مختلفة كل واحد منهم يرى
أنه على الشريعة الأولى ، وأن من خالفه إما مبتدع وإما كافر
مستباح الدم والمال . وهذا كله عنوان عن مقصود الشارع ، وسيبه ما
عرض لهم من الضلال عن فهم مقصود الشريعة ."

وهكذا ، فإن هذا الفيلسوف لا يهدف – كما يرى د. محمود قاسم – إلى إنشاء طائفه أو فرقة جديدة ؛ بل يرمي بالبرهنة على العقائد – برهنة يقبلها كل إنسان مهما اختلفت درجة ذكائه وثقافته وإلى القضاء على النزاع والخلاف بين المسلمين. وكأنه كان يريد أن يختتم هذا الصراع المريض بين أحزابهم وأشياعهم بالتدليل على أن الدين والعقل لا يتناقضان ولا يمكن أن يتناقضَا ؛ إذ مما يدعوه إلى الحسرة أن هذه الديانة التي تقوم على أساس العقل تبدو في نظر الجهل من المسلمين مضادة له. وليس أقل من ذلك محلبة للأسى أن يرى بعض الناس أن الفلسفة الحقة هي تلك التي تناهض العقائد الدينية. فما السبب في هذا البلاء كله ؟ وفيم هذه الحرب الشعواء بين طوائف الملة الواحدة ؟ لقد حلت بهم الفرقة ، واحتدام النزاع فيما بينهم عندما لم يحترموا أو يلتزموا قاعدة أو قانونا في تأويل النصوص القرآنية فكل طائفة تؤول هذه النصوص ، حسبما تريد ، أي دون منهاج محدد ، ودون معرفة كافية بالحقائق العلمية والفلسفية التي تحاول التوفيق بينها وبين العقائد الإسلامية^(٥٥) يقول ابن رشد : "فإن النفس مما تخل هذة الشريعة ، من الأهواء الفاسدة ، والاعتقادات المحرفة ، في غاية الحزن والتالم ، وبخاصة ما عرض لها من ذلك من قبل من ينسب نفسه إلى الحكمة ... وقد آذها أيضا كثير من الأصدقاء والجهال ، ومن ينسبون أنفسهم إليها وهي الفرق الموجودة فيها"^(٥٦)

ولم ينس ابن رشد حين لام هؤلاء وأولئك على ما فعلوا ، أنه وقع في مثل صنيعهم ، لذلك نراه يعتذر عما فعل بأن الجمهور عرف

من هؤلاء الذين يلومهم هذه التأويل ، فكان لابد له من أن يتكلم فيها
لبيان الحق من جهة ، ولدفع الأذى عن الجمهور من جهة أخرى ،
كما يفعل الطبيب الحاذق لشفاء المريض إذا تعدد الجاهم المتطلب
وسقاهم السم على أنه غذاء^(٥٧).

وما أجمل اعتذاره الذي يسوقه في هذه العبارات من كتابه
فصل المقال : "فهذا ما رأينا ان ثبته في هذا الجنس من النظر ،
أعني التكلم بين الشريعة والحكمة ، وأحكام التأويل في الشريعة .
ولولا شهرة ذلك عند الناس ، وشهرة هذه المسائل التي ذكرناها ، لما
استخروا ان نكتب في ذلك حرفا ولا أن نعتذر في ذلك لأهل التأويل
بعذر ، لأن شأن هذه المسائل ان تذكر في كتب البرهان.^(٥٨)

الواضح أن ابن رشد لم يكن أول من قال إن في كتاب الله
المنزل على النبي ﷺ معنى ظاهراً ومعنى باطناً ، فإن كثير من
الفرق الإسلامية قد ذهبت إلى ذلك قبله . فالشريعة الحقة تدعوا إلى
النظر البرهاني ، المؤدي إلى معرفة الحق والحقائق التي يؤدي إليها
النظر البرهاني قد يكون مسكت عنها في الشرع أو منطوقاً بها ،
فإن كانت مما سكت عنه الشرع لم يكن بينها وبين الشرع تناقض ،
وإن كانت مما نطق به الشرع كانت إما موافقة لظاهر النص أو
مخالفة له ، فإن كان الشرع موافقاً لما أدى إليه النظر البرهاني فلا
أشكال هناك ، وإن كان مخالفًا أو جب رفع التناقض الذي بينها
بطريقة التأويل.^(٥٩)

ويقسم ابن رشد مواقف الناس إزاء ذلك الظاهر المتشابه إلى

ثلاثة أقسام :

١- الجمهور و هو لاء لا تعرض لهم شكوى ويأخذون الاشياء على ظاهرها.

٢- أهل الجدل والكلام و هو لاء عرضت لهم شكوى ولم يقدروا على حلها ، وهم فوق العامة ودون العلماء ويوجد في حقهم التشابه في الشرع و هو لاء تأولوا كثيراً مما ظنوه ليس على ظاهره ، وأكثر تأويلاتهم لا يقوم عليها برهان ولا تفعل فعل الظاهر في قبول الجمهور لها ، وكل فرقة منهم تأولت تأويلاً مخالفًا لفرقة الأخرى وادعت لنفسها الصواب ولغيرها الخطأ حتى تمزق الشرع كل ممزق.

٣- العلماء هؤلاء لم تعرض لهم شكوى وليس في الشرع عندهم تشابه ، فعند حدوث تعارض بين ظاهر الشرع وبين ما يؤدي إليه البرهان ، فإن ذلك الظاهر يقبل التأويل ، وفقاً لقانون التأويل وهذه قضية لا يشك فيها مسلم ولا يرتاب بها مؤمن^(١٠)

ومن السهل علينا أن نفهم أن فيلسوفنا لا يرى أن في النصوص الدينية - من القرآن والحديث - نصوصاً متشابهات ، لا بالنسبة للعلماء الذين يعلمون مع الله تأويلها ، ولا بالنسبة للجمهور الذي لا يطلب منه إلا أن يؤمن بما يفهم من ظواهرها دون البحث عن تأويلها وبيان معانيها الخفية أما أهل الجدل والمتكلمون فهم الذين يوجد في حقهم التشابه في بعض هذه النصوص فهم قد ارتفعوا عن العامة ولم يصلوا إلى مرتبة الخاصة عرضت لهم شكوك وشبه لا يقدرون على حلها ، ولكنهم تعاقوا بها فحاولوا عيّناً تأويلاً لها فضلوا في أنفسهم فأضلوا من اتبعهم لهذا ذمهم الله بأن في قلوبهم زيفاً

ومرضا ، فهم يتبعون ماتشابه من القرآن ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله ،
وما هم ببالغة ، إذ لا يعلم هذا التأويل إلا الله والراسخون في العلم
وهم ليسوا منهم في شيء ^(٦١).

وابن رشد هنا يرى أن من النصوص ما يجب على أهل البرهان تأويله وحملهم إياها على ضواهرها كفر ، كما يجب على العامة حملها على هذه الظواهر وتتأويلهم لها كفر .

ونظرة ابن رشد هذه نظرة عملية صادقة ، فإن تمثيل نعيم الجنة للعامة بأنه مادى من جنة فيها أنهار من ماء غير آسن ، وأنهار من لبن لم يتغير طعمه ، وأنهار من خمر لذه للشاربين ، وأنهار من عسل مصفى ، وفيها مع هذا كله من كل الثمرات - هذا التمثيل يدفع للخير ويحث على الفضيلة وإنه خير لهم من ، تشكيكهم في هذا الجزء المادى المحس ، ومن محاولة تفهميهم أن ما جاء به القرآن والحديث دالا على مادية الثواب إنما هو رموز وأمثال ، وأن هذا الثواب الذى وعد به الفضلاء الآخيار لن يكون إلا معنويا للنفوس وحدها التي ليس لها إلى التنعم بتلك اللذات المادية من سبيل .

ولهذا لا يجب إذاعة التاویلات على العامة احتراما فلو قيل للجمهور ولم هو أرفع رتبه في الكلام منهم إن الشمس التي تظهر للعين في قدر قدم هي نحو من مائة وسبعين ضعفا من الأرض لقالوا هذا من المستحيل ، ولكن من يتحيل ذلك عندهم كالنائم ، وليس علينا إقناعهم في هذا المعنى بمقدمات يقع لهم التصديق بها عن قرب في زمان يسير . بل لا سبيل إلى تحصيل مثل هذا العلم بطريق البرهان إلا لمن سلك طريق البرهان وإذا كان هذا موجودا في مطالب الأمور

الهندسية وبالجملة في الأمور التعليمية ، فأحرى أن يكون ذلك موجودا في العلوم الإلهية فإذا صرخ بذلك للجمهور كان شيئاً وفبيها في بادئ الرأي وشبها بالأحلام إذ لا يوجد في هذا النوع من المعرف مقدمات محمودة يتأنى من قبلها الإقناع فيها للعقل الذي في بادئ الرأي أي عقل الجمهور فإنه يشبه أن يكون ما يظهره باخره للعقل هو عنده من قبيل المستحيل في أول أمره وليس يعرض هذا في الأمور هذا في الأمور العلمية بل وفي العملية"^(٦٢)

ويقول في نص آخر "الكلام في علم الباري سبحانه وتعالى بذاته وبغيره ، مما يحرم على طريق الجدل في حال المعاشرة فضلاً عن أن يثبت في كتاب ، فإنه لا تنتهي أفهم الجمهور إلى مثل هذه الدقائق. وإذا خيض معهم في هذا. بطل معنى الإلهية عندهم ، فلذلك كان الخوض في هذا العلم محظيا عليهم - إذ كان المكافئ في سعادتهم ، أن يفهموا من ذلك ما أطاقته أفهمهم ، ولذلك لم يقتصر الشرع الذي فصده الأول تعليم الجمهور. في تفهيم هذه الأشياء في الباري سبحانه وتعالى بوجودها في الإنسان ، كما قال الله سبحانه وتعالى : "لم تعبد مالاً يسمع ، ولا يبصر ، ولا يغنى عنك شيئاً"^(٦٣) بل واضطرا إلى تفهيم معان في الباري سبحانه وتعالى بتمثيلها بالجوارح الإنسانية ، مثل قوله سبحانه وتعالى "أو لم يروا أنما خلقنا لهم مما علمت أيدينا أنعاما ، فهم لها مالكون"^(٦٤). قوله تعالى : "خلقت بيدي"^(٦٥) وهذه المسألة هي خاصة بالعلماء الراسخين ، الذين أطلعهم الله على الحقائق ، ولذلك لا يجب أن تثبت في كتاب إلا في الكتب الموضوعة على الطريق البرهانى"^(٦٦)

والكلام في هذا الأشياء مع الجمهور هو بمنزلة من يسقى السموم أبدان كثير من الحيوانات التي تلك الأشياء سوما لها ، فإن السموم إنما هي أمور مضافة ، فما يكون سما في حق حيوان ، قد يعد غذاء في حق حيوان آخر . وهكذا الأمر مع الآراء في الإنسان ، أعني قد يكون رأي ما سما في حق نوع من الناس ، وغذاء في حق نوع آخر فمن جعل الآراء كلها ملائمة لكل نوع من أنواع الناس ، هو بمنزلة من جعل الأشياء كلها أغذية لجميع الناس . ومن منع النظر مستأهله ، هو بمنزلة من جعل الأغذية كلها سوما لجميع الناس وليس الأمر كذلك ، بل فيها ما هو سما لنوع من الإنسان وغذاء لنوع آخر .^(٦٧)

وعلى هذا فالعبرة عن ابن رشد بالبرهان ، إذ هو أسمى صور اليقين ، ولهذا يجب رفعه على طريق أهل الظاهر ، بل إخضاع هذا الظاهر للبرهان : فوجود الآيات المتشابهة كان دافعا إلى التأويل ، وأنه لا يمكن أن تؤخذ كل النصوص على ظاهرها . يقول ابن رشد "فلا يخلو ظاهر النص أن يكون موافقا لما أدى إليه البرهان فيه ، أو مخالفًا ، فإن كان موافقا فلا قول هنالك وإن كان مخالفًا طلب هنالك تأويله ."^(٦٨)

وطاهر الشريعة من حيث جواز التأويل أو عدم جوازه ، ثلاث أصناف : فهنالك ظاهر من الشرع لا يجوز تأويله قط ، وظاهر مقطوع بتأويله ، وصنف ثالث يقع بين الطرفين - وهو موضع خلاف - فيلحقه بعضهم بالقسم الأول ، ويلحقه آخرون بالقسم الثاني ، ولكن

من ذا الذى يقرر للناس هذا التقسيم ؟ من ذا الذى يقطع بالتأويل هنا
ويعد جوازه هناك ؟ إنه الإجماع الذى يقرر ذلك .

وفي هذا الموضع يلفت ابن رشد انظارنا إلى نقطة هامة هي استحالة هذا الاجماع فى الأمور النظرية ، إذ لا يتحقق الإجماع إلا إذا عرفا جميع العلماء الموجودين فى عصر معين ، ثم استطعنا آراءهم واحداً واحداً فى المسألة المطروحة ، على شرط ألا يكون هناك من العلماء من نجھل وجوده ، أو نعلمه ولكنه يكتم رأيه ، وإذا كان الموضوع موضوع تأويل لظاهر الشرع ، إزداد الأمر صعوبة ، لأن العلماء قد يتتفقون على ضرورة التأويل فى موضع من المواضيع ثم يختلفون على طريقته ، وإذا كان ذلك كذلك فكيف جاز لابى حامد الغزالى فى كتابه "تهاافت الفلاسفة" أن يكفر الفلسفه المسلمين كابى نصر الفارابى وابن سينا على خرقهم للإجماع فى التأويل .^(٦٩)

ويرى د. ذکى نجيب محمود فى موقف ابن رشد هذا تناقضاً وهو أنه فى الوقت الذى يجعل ابن رشد الإجماع مداراً لقسمة الشريعة إلى أصنافها الثلاثة من حيث جواز التأويل وعدم جوازه ، نراه يلفت انظارنا إلى ما يشبه الاستحالة فى أن يتحقق إجماع على الاطلاق^(٧٠) فالإجماع إذن هو السلطة الوحيدة فى الإسلام التى تستطيع أن تبت الأمور فى قضائيا التأويل ، وأن الإجماع كسلطة فقهية مستندة إلى حديث شريف يجعل من المستحيل أن يكون الشعب الإسلامي مجتمعا على الضلال ، وقد فهم بالشعب الإسلامي عامة المجتهدین فى زمان من الأزمان .

ويرى ابن رشد أن العلماء يميزون فيما بين العمليات والعلميات أو النظريات ويثبتون "أن الإجماع لا يقرر في النظريات بطريق يقيني كما يمكن أن يقرر في العمليات" وإنه ليكتفى في العمليات ليحصل الإجماع بأن "تتشير المسالة فلا ينقل إلينا فيها خلاف ، أما في النظريات فمن الواجب إقامة البرهان على حصول الإجماع وأنه ليس يمكن أن يقرر الإجماع في مسألة ما ، في عصر ما ، إلا بأن يكون ذلك العصر عندنا محصورا ، وأن يكون جميع العلماء الموجودين في ذلك العصر معلومين عندنا أعني مطعوماً أشخاصهم ومبعد عددتهم . وأن ينقل إلينا في المسالة مذهب كل واحد منهم فيها نقل تواتر ، ويكون مع هذا كله قد صح عندنا أن العلماء الموجودين في ذلك الزمان متلقون على أنه ليس في الشرع ظاهر وباطن وإن العلم بكل مسألة يجب أن لا يكتم عن أحد ، وأن الناس طريقهم واحد في علم الشريعة"^(٧١)

ويحدد ابن رشد ما يجوز تأويله وما لا يجوز تأويله من ثلاثة أخرى أقصد وفقا لطرق التصور والتصديق التي احتوتها الشريعة ، فالشريعة تخاطب كل الطبقات على تغايرها من حيث التفكير وترجمة الفهم والقبول ، إذ أن طباع الناس متضادة – في التصديق ، فنهم من يصدق بالبرهان ، ومنهم من يصدق بالأقوایل الجدلية تصديق صاحب البرهان بالبرهان ، إذ ليس في طباعة أكثر من ذلك ، ومنهم من يصدق بالأقوایل الخطابية كتصديق صاحب البرهان بالأقوایل البرهانية . يقول ابن رشد "ولما كان مقصود الشرع تعليم الحق والعمل الحق ، وكان التعليم صنفين تصورا وتصديقا ، وكانت طرق

التصديق للناس ثلاثة ، البرهانية والجدلية والخطابية ، وطرق التصور اثنان إما الشيء نفسه ، وإما مثاله ، وكان الناس كلهم ليس في طباعهم أن يقبلوا البراهين ولا الأقوايل الجدلية فضلاً عن البرهانية مع ما في تعليم الأقاویل البرهانية من العسر وال الحاجة في ذلك إلى طول الزمان لمن هو أهل لتعلمها ، وكان الشرع مقصوده تعليم الجميع ، وجب أن يشتمل الشرع على جميع أنحاء طرق التصديق وأنحاء طرق التصور^(٧٢)

وطرق التصديق منها ما هي عامة لأكثر الناس ، أعني وقوع التصديق من قبلها وهي الخطابية والجدلية ، والخطابية أعم من الجدلية ، ومنها ما هي خاصة بأقل الناس وهي البرهانية وكان الشرع مقصوده الأول العناية بالأكثر من غير إغفال تتبّيه الخواص ، كانت أكثر الطرق المصرح بها في الشريعة هي الطرق المشتركة للأكثر في وقوع التصور والتصديق.

فهنا ثلاثة أنواع من المعرفة : خطابية وجدلية وبرهانية وكل نوع من هذه الأنواع يناسب طائفة من الناس ففريق البرهان يعتمد على الأدلة البرهانية ، وهذه الأدلة تبدأ من المبادئ الأولية للعقل وهي واضحة بذاتها ، ويستنتج منها سلسلة من القياس العقلى الدقيقة المرتبطة بعضها ببعض ارتباط وثيقاً نتائج تشترك في الوضوح والبداهة ، وفي يقين المقدمات وفريق الجدل يعتمد على الأدلة الجدلية وهذه الأدلة مساوية في دقة صورتها للأدلة البرهانية ، ولكن مقدماتها ليست بدائية بطلاق ، بل راجحة قليلاً أو كثيراً وفريق الخطابة

يعتمد على الأدلة الخطابية التي تقوم على العاطفة أكثر من قائمها

(٧٣) على العقل

ولابد من مجاوزة التصديقات الخطابية والجدلية للوصول إلى البرهان إذ الفلسفة الحقيقة تنظر في الموجود نظراً برهانياً، والجدلية نظراً مشهوراً والفيلسوف قصده معرفة الحق فقط وإذا كان الجدل يعلم ما يعلم الفيلسوف ، إلا أن أحدهما يعلم بالبرهان والأخر بالشهرة^(٧٤) ولذلك فإنه لما كانت شريعتنا هذه الإلهية قد دعت الناس من هذه الطرق الثلاث عم التصديق كل إنسان وذلك صريح في قوله تعالى "ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن"^(٧٥)

أما الجاحد لأمثال هذه الأشياء فهو كافر معاند بلسانه دون قابه ، أو بغلته عن التعرض إلى معرفة دليلها بأى من الطرق الثلاث يقول ابن رشد "إذا كان هناك من ضل نظرهم فيها من قبل وذلك من قبل نقص فطرته ، أو سوء ترتيب نظره فيها أو من غلبة شهواته عليه أو أنه لم يجد معلماً يرشده إلى فهم ما فيها أو من قبل اجتماع هذه الأسباب فيه أو أكثر من واحد أن نمنعها عن الذي هو أهل النظر فيها" ويضرب ابن رشد على ذلك مثلاً : إن مثل من منع النظر في كتاب الحكم من هو أهل لها ، من أجل أن قوماً من أراذل الناس قد يظن بهم أنهم ضلوا من قبل نظرهم فيها مثل من منع العطشان شرب الماء البارد العذب حتى مات من العطش لأن قوماً شرقوا به فماتوا ، فإن الموت من الماء بالشرق أمر عارض ، وعن

العطش أمر ذاتي وضروري ، فالنظر البرهانى لا يؤدى إلى مخالفة
ما ورد به الشرع إذ الحق لا يضاد الحق بل يوافقه.^(٧٦)

فلا سبيل إلى أن يعلم أحد الحق إلا من خلال هذه الصناعة
وهنا يظهر لنا مدى الاتصال بين موضوع التأويل والبحث فى
موضوع القياس المنطقى فى القرآن الكريم.

والواقع أننا نجد العديد من الآيات القرآنية الكريمة التى
تتصل اتصالاً مباشراً ببحث الحق ، لابد أن نذكر بعضها حتى
تتكشف أمامنا الجوانب العديدة للقياس المنقطى ، وكيف اختلف حوله
مفكر والإسلام بين مؤيد لهذا القياس ومعارض له.

ومن هذه الآيات قوله تعالى : (فريقا هدى وفريقا حق عليهم
الضلال) (سورة الأعراف ، من الآية : ٣٠).

(كذلك حقت كلام ربكم على الذين فسقوا) (سورة يونس ، من الآية : ٣٣).
(ويريد الله أن يحق الحق بكلماته ويقطع دابر الكافرين) (سورة
الأفال ، من الآية ٧).

(ألا إن وعد الله حق) (سورة يونس ، من الآية : ٥٥).
(إن هذا فهو حق اليقين) (سورة الواقعة ، الآية : ٩٥).

(فأما الذين آمنوا فيعلمون أنه الحق من ربهم) (سورة البقرة ، من الآية ٢٦).
(تلك آيات الله نتلوها عليك بالحق) (سورة البقرة ، من الآية : ٢٥٢).
(يظنون بالله غير الحق) (سورة آل عمران من الآية : ١٥٤).
(إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله) (سورة
النساء ، من الآية ١٠٥).

(يا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمُ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ مِنْ رَبِّكُمْ) (سورة النساء ، من الآية : ١٧٠).

(وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ) (سورة الأنعام ، من الآية : ١٥١).

(فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ) (سورة يونس ، من الآية : ٣٢).

(وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ) (سورة الإسراء ، من الآية : ٨١).

(وَقُلْ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلَيَوْمَنْ وَمَنْ شَاءَ فَلِكَفَرْ) (سورة الكهف ، من الآية : ٢٩).

(مَا خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ) (سورة الروم ، من الآية : ٨).

(فَلَمَّا جَاءَهُمْ بِالْحَقِّ) (سورة غافر ، من الآية : ٢٥).

(وَقُضِيَ بَيْنَهُمْ بِالْحَقِّ) (سورة الزمر ، من الآية : ٦٩).

(ذَلِكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَفْرَحُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ) (سورة غافر من الآية : ٧٥).

(سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ) (سورة فصلت ، من الآية : ٥٣).

(هَذَا تَوْبِيلٌ رَعْبَىٰ مِنْ قَبْلِ قَدْ جَعَلَهَا رَبُّهَا حَقًا) (سورة يوسف ، من الآية : ١٠٠).

هذه بعض الآيات القرآنية الكريمة والتي يظهر من خلالها أن الحق يعد مقابلًا للظن ، والكذب يعد مقابلًا للصدق ، والحق يعد أيضًا مقابلًا للباطل. مما يوضح مدى الارتباط بين الحق وبين البحث في القياس المنطقي عند المسلمين.

لقد عرف العرب بحوث المنطق الارسطية ، والقياس من مباحثه الهامة ، وعندما بدأت حركة الترجمة في الإسلام اتجهت جهود المترجمين إلى نقل البحوث المنطقية فقد روى صاعد الأندلس ^٤ ونقل عنه غيره من المؤرخين أن ابن المقفع ^(٧٧) كاتب المنصور ومتترجم كليلة ودمنة هو أول من ترجم كتب ارسطو المنطقية ^(٧٨) ومع أن الإسلاميين قد تأثروا ببحوث أرسطو المنطقية تأثرا ملحوظا ، إلا أن من بينهم من كان له استقلال في تفكيره المنطقي ، وليس أدل على ذلك من قول ابن سينا في مقدمة كتابه "منطق المشرقيين" وإنه مع اعتزازه بمنطق المشائين أكملنا ما أرادوا وقصروا فيه ولم يبلغوا أرائهم منه ^(٧٩)

لقد ترجمت البحوث المنطقية لأن المنطق كان ضروريا في مجال مساعدة أهل الجدل من العلماء في مناقشاتهم الدينية والرد على خصومهم ، سواء كان الخصوم من أتباع الفرق الإسلامية الأخرى التي تختلف معهم في الرأي أو كان الخصوم من الخارجين عن الدين كالذين يقولون بالهين ، إله للخير (النور) وإله للشر (الظلم) بل إن البحوث المنطقية نجدها قد انتشرت في المراحل المتأخرة في علم الكلام.

كما ارتبط البحث في القياس المنطقي بالتأمل في الآيات القرآنية التي تدعو إلى العلم وهذا يعني أن القياس المنطقي بعيننا على الانتقال من عدم معرفتنا أو علمنا بشيء ، إلى حالة العلم أو المعرفة به والدليل على ذلك أننا نجدهم يذكرون العديد من الآيات القرآنية في هذا المجال ومن بينها قوله تعالى :

"إن في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار آيات

لأولى الألباب"^(٨٠)

"كذلك يبين الله لكم الآيات لعلكم تتفكرون"^(٨١)

"و تلك الأمثال نضربها للناس لعلهم يتفكرون"^(٨٢)

"تفصل الآيات لقوم يعلمون"^(٨٣)

"يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات"^(٨٤)

"قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون"^(٨٥)

وإذا كان لابد من التأويل للأسباب التي ذكرها ابن رشد كما
رأينا ، فإنه رأى ألا يترك الأمر فوضى ، فيؤول من يشاء ما يريد
من النصوص ، ويذيع من التأويل ما يريد ولمن يريد ، بل جعل لذلك
قانونا وقواعد يسترشد بها الباحث ، وتحفظ الإخاء بين الحكمة
والشريعة^(٨٦)

وهذا أمر طبيعي في رأينا لمن يرى اصطناع هذه الطريقة ،
طريقة تأويل بعض النصوص ، لتفق مع العقل والنظر الفلسفى
الصحيح.

نقول بأن ذلك ضروري لمن يرى وجوب التأويل لبعض
نصوص الشريعة ، لأن الذين لا يرون هذا حتى عندما يحسون
التعارض بين العقل وبين النص إنأخذ حسب ظاهرة ، لا يجدون
حاجة لوضع قواعد التأويل بل إن هناك من يستنكرون البحث في هذه
الناحية ، ومنهم ابن تيمية الذي لم ير أن هناك مشكلة اسمها مشكلة
التأويل ، ولم ير أن يقوم منهجه في البحث للوصول الحق على التأويل
الذى أمعن فيه غيره من المعتزلة وال فلاسفة ، لأنه لا يرى تعارض

مطلاً بين النقل الصحيح وطريق العقل الصريح ، وعلى فرض وجود تعارض يجب ترجيع الأخذ بالنص الثابت عن الانباء على ما يؤدي إليه العقل والاستدلال فالله تعالى أمر رسوله بالبلاغ المبين .
ولابد أن يكون قد بلغ بلاغاً مبيناً ، ولا يكون بيانه ملتبساً ولا مدلساً .
وليس من حاجة إلى التأويلات وتحميم الكلام غير ما يقصد به فالتأويل إذن عين الضلال والانحراف عن طريق السنة والعقيدة
الصحيحة^(٨٧)

إذن نرى ابن رشد وهو يجد التأويل ضرورياً لحير الشريعة والحكمة معاً في ختام كتاب "الكشف عن مناهج الأدلة" يعني يوضع قانون يبين به حسب تعبيره "ما يجوز من التأويل في الشريعة وما لا يجوز ، وما جاز منه فلم يجوز" وهذا القانون يؤدى إلى الفهم الصحيح ويحمى الإنسان من الأنزلاق والانحراف والاعتراضية ، يلزم به كل المسؤولين فالتأويل إذا كان أمر نسبي يختلف من فرد لأخر ، وبذا يختلف ما يجوز تأويله وما لا يجوز تبعاً لذلك ، فقد يجوز تأويل ظاهر معين في حق فرد ولا يجوز تأويل نفس الظاهر في حق فرد آخر ، وذلك تبعاً لمكانة الفرد من معرفة البرهان إلا أن ابن رشد ومن خلال هذا القانون يحاول أن يضع قاعدة عامة لا تختلف من فرد لأخر وبالتالي لا تؤدي إلى التفرق وإفساد الجمهور بل تصل بنا إلى الحق فأبن رشد يرى ضرورة وضع الأمور في نصابها الصحيح وبالتالي وضع حد الفوضى الفكرية التي تضاد الدين والحكمة على السواء - فقد رأى أن يقتن مسألة التأويل حتى تكون الحدود - في هذا المجال - واضحة المعالم.^(٨٨)

وهذا القانون يتخلص في أن المعانى الموجودة فى الشرع
خمسة أصناف ، وذلك أنها تنقسم أولا إلى صفين : صنف غير
منقسم وهو أن يكون المعنى الذى صرخ به هو بعينه المعنى
الموجود بنفسه وهذا القسم تأويله خطأ .

أما الصنف الثانى المنقسم وهو الا يكون المعنى المصرح به
فى الشرع هو المعنى الموجود وإنما أخذ بدله على جهة التمثيل وهذا
الصنف ينقسم إلى أربعة أقسام :

١- أن يكون المعنى الذى صرخ بمثاله لا يعلم وجوبه إلا بمقاييس
بعيدة مركبة تتعلم فى زمان طويل ، وصنائع جمة . وليس يمكن
أن تقبلها إلا الفطر الفائقة ، ويعلم بعلم بعيد أنه مثال ولماذا هو
مثال . هذا القسم تأويله خاص بأهل البرهان الراسخين فى العلم
، ولا يجوز التصرير به لغير الراسخين فى العلم .

٢- والثانى : مقابل الأول ، يعلم بعلم قريب منه الأمران جميعا ، أي
ما صرخ به أنه مثال ولماذا هو مثال ، هذا القسم تأويله هو
المقصود منه والتصرير به واجب .

٣- والثالث : أن يكون يعلم بعلم قريب أنه مثال لشىء ، ويعلم لماذا
هو مثال بعلم بعيد ، وهذا القسم لم يأت فيه التمثيل من أجل بعده
على أفهم الجمهور ، وإنما أتى فيه التمثيل لتحريك النفوس إليه
، مثل قوله عليه السلام السلام الحجر الأسود يمين الله فى الأرض
فهذا يعلم بعلم قريب أنه مثال ، ويعلم بعلم بعيد لماذا هو مثال
، النواجب أن لا يتأوله إلا خواص العلماء ، وأن يقال للذين
شعرروا بأنه مثال ولم يكونوا من أهل العلم لماذا هو مثال ، أما

أنه من المتشابه الذى يعلمه العلماء الراسخون ، وأما أن ينقل
التمييز فيه لهم إلى ما هو أقرب من معارفهم أنه مثال وذلك
لإزاله الشبهة التى تقع فى النفس من ذلك .

٤- والرابع : عكس الثالث وهو أن يعلم بعلم قريب لماذا هو مثال ،
ويعلم بعلم بعيد أنه مثال هذا القسم فى تأويله نظر عند الذين
يدركون أنه لماذا هو مثال ، إلا أنه إذا سلم إنه مثال ظهر عن
قريب لماذا هو مثال . ولا يدركون أنه مثال إلا بشبهة وأمر مقنع
، اذ ليسوا من العلماء الراسخين فى العلم .

وهذين الصنفين متى أبيح التأويل فيما تولدت منها
اعتقادات غريبة وبعيدة عن ظاهر الشرع وربما فشت فأنكرها
الجمهور .^(٨٩)

يريد أن يقول بأن الخير فى هذا هوبعد عن التأويل ، ولهذا
لما أخذ فى تأويل نصوص الشريعة من لم تتميز له هذه الموضع
كالمتصوفة " ولا تميز له الصنف من الناس الذين يجوز التأويل فى
حقهم " اضطراب الأمر فى الدين ووجد بين المسلمين فرق يكفر
بعضها بعضا . وهذا كله جهل بما قصد الشارع وتعد على الشريعة
نفسها^(٩٠)

ولاشك فى مدى حاجتنا اليوم إلى إحياء الفلسفة الرشدية لكي
نجعل التيار الفلسفى مستمرا ، فلا مناص من الرجوع إلى العقل لكي
نواكب تيار الحضارة ، والدارس لحركة النهضة الأوروبية يجد أن
أوروبا لم تتقدم إلا لأنها تمسكت بالنقد ورفعت فلاسفة العقل – ومنهم
ابن رشد - فى أعلى مكانة .

فليتجه عشر مفكرينا في حيائنا الحاضرة إلى العقل إذا أرادوا أن يصنوا إلى أشياء لها قيمتها في مجال حيائنا الفكرية والفنافية تماما كما أخذ بعض مفكرينا وفلسفتنا في الماضي بطريق العقل ، والطريق الذي يؤدي إلى التقدم والحضارة وكفانا سخرية من العقل لأن من سخر من العقل قد تؤدي به سخريته إلى التقرير بل التوحيد بين الإنسان والحيوان ، واطلب أنه لا يرضي لنفسه وللآخرين أن يتحولوا من كائنات أدمية ناطقة إلى حيوانات عجم.^(١)

كما أنها نلاحظ أن درجة الاقتراب أو الابتعاد عن العقل إنما يحددها مدى التزام المفكر وابتعاده عن التأويل بمعنى أن المفكر كلما التزم بالتأويل كلما كان مقتربا من العقل بل وعلى العكس من ذلك تماما إذا ضيق المفكرون دائرة التأويل، فمعنى هذا أنه يعد مبتعدا عن العقل فالتأويل يعطي للتوسيع مساحة كبيرة ، ولا تتوير إذا انكرنا دور العقل في التأويل.

فالاعتماد على العقل وربطه بالتأويل قد أدى إلى ازدهار الفكر العربي في الماضي بحيث وجدنا مفكريين من أمثال الفارابي وأبن سينا وأبن رشد وغيرهم كانوا علامات مضيئة في تاريخنا الفكري الإنساني. لقد قاموا بنوع من المزاج بين الثقافة الداخلية من جهة ، والثقافات الأجنبية اليونانية من جهة أخرى ، وكانوا مؤمنين بضرورة الاستفادة من أفكار الأمم الأخرى^(٢)

أقول ذلك إذا كان لابد من الأخذ بأسباب العلم والحضارة ، فلابد من الافتتاح على كل النشرات ، ثم نأخذ منها ما نأخذ ، ونرفض منها ما نرفض ، أما الانغلاق سف بيعطنا نجتر من التراث

والتراث وحده لا يكفي . صحيح أن تراث السلف لا يعد كله خطأ بل قد نجد فيه صواباً ولكن كما لا يمكن الاستغناء عن التراث باكتبه لا يمكننا أيضاً الاستغناء عن الاتصال بأصحاب الحضارة اليوم دون خوف أو تردد^(٦٣)

ولعنة نختم بقول ابن رشد بأن التأويل الصحيح هو الأمانة التي حملها الإنسان فحملنها وأشفع منها جميع الموجودات أعني المذكورة في قوله تعالى "إنا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبار فأبین أن يحملنها وأشفعن منها ، وحملها الإنسان ، إنه كان ظلوماً جهولاً"^(٦٤)

مراجعة البحث

١ - هناك عدة معانٍ للتأويل ، منها اللغوي والاصطلاحي ، فالمعني اللغوي مأخوذ من الأول وهو الرجوع ، قال في القاموس : الـ إِلَيْهِ أَوْلًا وَمَا يـ : رجع ، عنه أرتد ... ثم قال : وأول الكلام تأويلاً : تأوله دبره وقدره وفسره (القاموس المحيط جـ ٢ ص ٣٣٦) وقال في لسان العرب : الأول : الرجوع : أـ الشـيءـ يـؤـرـلـ أـلـاـ وـمـالـاـ رـجـعـ ، وـأـلـ الشـيءـ رـجـعـهـ ، وـالتـ عنـ الشـيءـ أـرـتـدـ ، وـفـىـ الـحـدـيـثـ مـنـ صـامـ الـدـهـرـ فـلـاـ صـامـ وـلـاـ أـلـ أـيـ : وـلـاـ رـجـعـ إـلـىـ حـيـرـ .. ثم قال : وأول الكلام وتأوله دبره وقدره وفسره وتأوله وفسره ... (لسان العرب جـ ١٣ ص ٢٣-٢٤) والزمخشري أساس البلاغة جـ ١ ص ١٥.

وهناك معانٌ اصطلاحية للتأويل ، فعند السلف له معنيان : أحدهما : تفسير الكلام وبيان معناه سواء ، أوافق ظاهرة أو خالفه فالتأويل هنا مراد التفسير وثانيها : هو نفس المراد بالكلام ، فإن كان الكلام طب كان تأويلاً نفس الفعل المطلوب . وإن كان خبراً كان تأوله نفس الشيء المخبر به . وهذا في نظر ابن تيمية هو لغة القرآن الذي نزل بها . وعلى هذا يمكن إرجاع كل ما جاء في القرآن من لفظ التأويل إلى هذا المعنى الثاني (ـ محمد حسين الذهبي التفسير والمفسرون ص ١٧-١٨) ويستعمل في الفقه وأصوله بمعنى صرف اللفظ عن الاحتمال انراجح الـ الـاحـتمـالـ المرـجـوعـ لـلـلـيلـ يـقـترـنـ بـهـ ، وـأـيـضـاـ بـعـنىـ الـحـقـيقـةـ الشـيـءـ

يؤول إلينا الكلام كما قال تعالى "هل ينظرون إلا تأويله يوم يأتي تأويله ، يقول الذين نسواه من قبل قد جاءت رسائل ربنا بالحق فتأويل ما في القرآن من أخبار المعاد هو ما أخبر الله تعالى به فيه مما يكون في القيمة من الحساب والجزاء والجنة والنار ونحو ذلك ، كما قال تعالى في قصة يوسف لما سجد له أبواه وأخوه "قال يا أبا هذا تأويل ربيك من قبل" فجعل عين ما وجد في الخارج هو تأويل النروي (ابن تيمية الرسالة التدميرية ص ٣١).

أما التأويل عند المتكلمين وال فلاسفة فنجد العديد من التعريفات فيذكر الجرجاني "صرف النفي عن معناه الظاهر إلى معنى بحتمله إذا كان المحتمل الذي يراد به انقاً لكتاب والسنة مثل قوله تعالى "يخرج الحي من الميت" إن أراد به إخراج الطير من البيضة ، كان تفسيراً ، وإن إخراج المؤمن من الكافر أو العالم من الجاهل كان تأويلاً (التعريفات ص ٣٤) ويعرفه الجويني التأويل بأنه رد الظاهر إلى ما إليه مآلاته في دعوى المؤول (البرهان ص ٥١١) ويعرفه ابن رشد بأنه إخراج دلالة اللفظ من الدلالة الحقيقة إلى الدلالة المجازية ، من غير أن يخل في ذلك بعاده لسان العرب في التجوز من تسمية الشيء بشبيه أو سبيه أو لاحقه أو مقارنته ، أو غير ذلك من الأشياء التي عدلت في تعريف أصناف الكلام المجازى .. (فصل المفتال ص ٣٢).

- ٢ - سورة آل عمران آية ٦

- ٣ - سورة النساء آية ٦

- ٤- سورة يومن آية .٣٩
- ٥- سورة الأعراف آية .٥٣
- ٦- سورة يوسف آية .٦
- ٧- سورة يوسف آية .٣٧
- ٨- سورة يوسف آية .١٠٨
- ٩- سورة الكهف آية .٧٨
- ١٠- سورة الكهف آية .٨٢
- ١١- سورة آل عمران آية ٧
- ١٢- الجويني البرهان ص ٣٢٣-٣٢٥
- ١٣- ابن خلدون المقدمة ص .٤٣٣
- ١٤- الطبرى ٦/١٧٧
- ١٥- سورة النساء آية .٩٣
- ١٦- سورة آل عمران آية .٧
- ١٧- الأشعري مقالات الإسلاميين ص .٢٢٢-٢٢٣
- ١٨- المصدر السابق ص .٢٢٤
- ١٩- د. نكى نجيب محمود تجديد الفكر العربي ص .١٣٤
- ٢٠- د. محمد حسين الذهبي التفسير والمفسرون ص .٧٦
- ٢١- ابن تيمية منهاج السنة ج ١ ص .٢٦٠
- ٢٢- المصدر السابق ص .١٣٦
- ٢٣- د. على سامي النشار نشأة الفكر الفلسفى ج ٢ ص .٣٦٩
- ٢٤- المصدر السابق ص .٤١٤
- ٢٥- المصدر السابق ص .٤٨٥

- ٢٦- د. على سامي النشار نشأة الفكر الفلسفى ج ٢ ص ٩٣.
- ٢٧- د. ذكى نجيب محمود ابن رشد فى بناء الفكر العربى - بحث ضمن مهرجان ابن رشد (الذكرى المئوية الثامنة لوفاته) بالجزائر ١٩٧٨م.
- ٢٨- ابن خلدون المقدمة ص ٣٣٠.
- ٢٩- سورة ق آية ٥٠.
- ٣٠- سورة الحديد آية ٥٧.
- ٣١- سورة البقرة آية ٢.
- ٣٢- د. عبد القادر محمود الفلسفة الصوفية فى الاسلام ص ٧٤.
- ٣٣- سورة الانفال آية ٨.
- ٣٤- د. محمد كمال جعفر نتصوف طریقاً ومذهباً دار المعرفة الجامعية الاسكندرية ١٩٨٠ ص ١٩٢-١٩١.
- ٣٥- ابن حزم الاحكام فى أصول الاحكام ص ١٠٣٩.
- ٣٦- ابن رشد مناهج الادلة ص ١٣٤.
- ٣٧- سورة الحشر آية ٢.
- ٣٨- سورة الأعراف آية ١٨٥.
- ٣٩- فصل المقال ص ٣.
- ٤٠- د. ذكى نجيب محمود قيم من التراث ص ٢٥.
- ٤١- د. عاطف العراقي النزعة العقلية فى فلسفة ابن رشد ص ٢١١.
- ٤٢- ابن رشد مناهج الادلة ١٣٤.
- ٤٣- المصادر السابقة ١٣٥.
- ٤٤- سورة البقرة آية ١٦٣.

- ٤٥ - سورة إبراهيم آية ١٠.
- ٤٦ - ابن رشد مناهج الأدلة ص ١٤٣.
- ٤٧ - المصدر السابق ١٤٥.
- ٤٨ - ابن رشد مناهج الأدلة ١٦٧.
- ٤٩ - المصدر السابق ص ١٤٩ ويعلق د. ذكي نجيب محمود على ذلك بقوله : ولقد كان فى ذلك على حق . لأنَّه مادام نقاده موجهاً إلى طريقة القياس التى استخدموها ، وهى طريقة الجدل التى تعتمد على مقدمات مشهورة بغض النظر عن يقينها ، فإنَّ المعتزلة هى والاشعرية وسائر ضرور المتكلمين سواء وأخص فرقة منهم هو أخص لفرق جمِيعاً . ذكي نجيب محمود ابن رشد فى تيار الفكر العربى بحث ضمن مهرجان ابن رشد الذكرى المئوية الثامنة لوفاته الجزائر ١٩٧٨م ، ص ١٢.
- ٥٠ - انظر د. أبو الوفا التفازانى ابن رشد والتصوف بحث باللغة الانجليزية ضمن مهرجان ابن رشد ص ٤١٦-٤١٧.
- ٥١ - ابن رشد مناهج الأدلة ص ١٤٩.
- ٥٢ - المصدر السابق ١٨٢.
- ٥٣ - المصدر السابق ١٨٢.
- ٥٤ - د. محمد يوسف موسى : ابن رشد الفيلسوف ص ٤٥.
- ٥٥ - ابن رشد فصل المقال ص ٣٧.
- ٥٦ - د. جميل صليبيا تاريخ الفلسفة العربية ص ٤٦١ وما بعدها.
- ٥٧ - ابن رشد فصل المقال ص ٤٠.
- ٥٨ - د. محمد يوسف موسى ابن رشد الفيلسوف ص ٤٤.

- ٥٩- ابن رشد تهافت التهافت ص ٥٤٠.
- ٦٠- سورة مریم آیة ٤٢.
- ٦١- سورة يس آیة ٧١.
- ٦٢- سورة ص آیة ٤٥.
- ٦٣- ابن رشد تهافت التهافت ص ٥٥٠-٥٥١.
- ٦٤- المصدر السابق ص ٥٥٢-٥٥٣.
- ٦٥- د. محمود قاسم ابن رشد وفلسفته الدينية ص ٦٧-٦٨.
- ٦٦- ابن رشد فصل المقال ص ٦٦-٦٧.
- ٦٧- ابن رشد فصل المقال ص ٣٢.
- ٦٨- المصدر السابق ص ٣٦ وانظر ايضاً د. جميل صليباً تاريخ الفلسفة العربية ص ٤٦٤ وما بعدها.
- ٦٩- ذ. نجيب محمود قيم من التراث ص ٢٩-٣٠ ومما يجعلنا لانتفق مع ما ذهب إليه ذ. نجيب محمود أن ابن رشد هنا يصور واقع الأمة الإسلامية حيث لا إجماع على مذهب واحد أو اتجاه واحد بل مذاهب وطرق واتجاهات متعددة متباعدة فيما بينها بحيث أصبح الوصول إلى إجماع أمر مستحيل. فالمقصد الأساسي لدى ابن رشد هو الوصول إلى – فيما يبدو لي – اتجاه يجعل الإجماع أمر ممكن التحقيق هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يهدف ابن رشد إلى الدفاع عن الفلاسفة من أجل أظهار أن موقف الغزالى موقف فردى لا ينل على احتمال لذلك فهو يتعجب من موقفة قائلاً ‘أيجوز لمن استعاد من كتبهم وتعاليمهم مقدار ما استفاد هو – أى الغزالى – منها حتى فاق أهل رمانه وعظم فى

ملة الإسلام صيحة وذكره ، أن يقول فيهم هذا القول ، وإن
يصرح بذمهم على الاطلاق ونـم علومهم" ابن رشد تهافت
التهافت ص ٥٤٦.

٧٠- ابن رشد فصل المقال ص ١٧.

٧١- المصدر السابق ص ٣٦.

٧٢- ليون جوتيه : المدخل لدراسة الفلسفة الإسلامية ترجمة د. محمد
يوسف موسى ص ١٨٣-١٨٤.

٧٣- د. إبراهيم صقر دراسات فلسفية ص ٢٨-٢٩.

٧٤- سورة النمل آية ١٢٥.

٧٥- د. عاطف العراقي : النزعة العقلية في فلسفة ابن رشد ص ٢٧٦.

٧٦- أبو عمر عبد الله بن المقفع ، ولد بقرية جنوب فارس ، كان
مجوسيا ثم أسلم ، ولم يعمر طويلا بعد إسلامه ، جمع بين
الثقافتين الفارسية والعربية ، كان ينزع نزعة قوية لقومه من
الفرس فنشر آدابها وعالج عيوب النظم الاجتماعية في عصره
بتطبيق الصالح من النظم الفارسية لم يقتصر دوره على الترجمة
فقط بل ألف العديد من الكتب التي تضمنت العديد من الآراء
الأخلاقية والسياسية تركها لنا على هيئة نصائح.

٧٧- صاعد الاندلس طبقات الأمم ص ٦٦.

٧٨- ابن سينا منطق المشرقيين ص ٥ لمزيد من التفاصيل انظر د.إبراهيم
صقر دراسات منطقية عند فلاسفة الإسلام ص ٢٤ وما بعدها.

٧٩- سورة آل عمران آية ١٩٠.

٨٠- سورة البقرة آية ٢١٩.

- .٢١- سورة الحشر آية .٢١
- .٣٢- سورة الاعراف آية .٣٢
- .١١- سورة المجادلة آية .١١
- .٩- سورة الزمر آية .٩
- .٩٧- د. محمد يوسف موسى بين الدين والفلسفة ص .٩٧
- .١٢٩- الغزالى فيصل التفرقة ص ١٢٩ ما بعدها.
- .٢٦٠- ابن تيمية منهاج السنة ج ١ ص .٢٦٠
- .٦٦- د. محمود حمدى زقزوق : الدين والفلسفة والتوير ص .٦٦
- .١٤١-١٣٩- ابن رشد مناهج الادلة ص ١٤١-١٣٩ ولا شك فى مدى القرب بين ما ذهب إليه ابن رشد هنا وما سلكه الغزالى فى كتاب فيصل التفرقة حيث يذكر الغزالى قانون للتأويل يقسم فيه الوجود خمس مراتب هى الوجود الذاتى والحسى والخيالى والعقلى والشبهى ولكن أهمية القانون الرشدى أنه من قبل فيلسوف عقلانى برهانى، يسعى إلى اليقين ، فهى عوة رشدية إلى الأحكام إلى العقل وجعله الرائد والدليل منذ ثمانية قرون.
- .١٢٧- ابن رشد الكشف عن مناهج الادلة ص .١٢٧
- .٢٤٠- د. عاطف العراقي الفلسفة العربية والطريق إلى المستقبل ص .٢٤٠
- .٤٤- د. عاطف العراقي العقل والتوير ص .٤٤
- .٤٤- المصدر السابق ص .٤٤
- .٧٢- سورة الاحزاب آية .٧٢

المحتوى

رقم الصفحة	الموضوع	مسلسل
١	الفعل ولزومه وتعديه من خلال معنى النبي لابن هشام	١
١١	د. إبراهيم جميل محمد إبراهيم	٢
٤٥	المرأة في الرواية العربية في روسيا القيصرية	٣
١٧	د. عبد الله محمد الدوسرى	٤
١٤٩	القصيدة الجاهلية وازمة النقد الحديث جهود المحدثين في تأسيس علم الأخلاق في الإسلام	٥
١٨٣	د. رزق يوسف على الشامي الصفات عند ابن خزيمة . ت ٣١١ - ٥	٦
٢٦٧	د. عادل محمد على حقيقة العدد في النجوم القرآنية	٧
٣٣٣	د. عبد الله أبو السعود الحديث المشهور بين المحدثين والفقهاء	٨
٣٨٣	د. سيد أحمد عبد الحميد كشك قضية التأويل عند ابن رشد	٩
	د. إبراهيم محمد إبراهيم صقر	

مطبعة جامعة القاهرة فرع الفيوم

١٩٩٩ / ٢٠٠ / ٢٥١